

المحاضرة الخامسة - تخطيط إقليمي - الفرقة الرابعة
جغرافيا كلية التربية - د. ياسر الجمال

التخطيط الاقليمي : regional planning

- * هو عبارة عن حصر ودراسة لكافة الموارد والامكانيات المتاحة في الدولة أو الإقليم وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانات في فترة زمنية محددة .
- * والتخطيط الاقليمي هنا يرتبط بإقليم معين داخل الدولة بمعنى انه يرتبط بالحكم المحلي والإدارة المحلية داخل الإقليم ، إما التخطيط القومي national planning فيرتبط أساسا بالمركزية الحكومية حيث يسعى لاستغلال كافة موارد الدولة ككل في أقاليمها المختلفة خلال فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف تنموية معينة . ولذلك فالحكومات المركزية تضع السياسات العامة للدولة وتتخذ القرارات وهي أمور تعجز عن تحقيقها الإدارات المحلية أو الإقليمية ومن هنا تبرز مشكلات التخطيط وقبل التحدث عن مشكلات التخطيط ينبغي التعرف على الفرق بين وظيفة مجلس النواب والمجلس المحلي

وظيفة مجلس النواب

- * - سن القوانين والتشريعات
- * - إقرار السياسة العامة للدولة وخاصة ما يتعلق بإبرام المعاهدات والاتفاقيات وهنا يجب أن يكون العضو ملما بالسياسة الخارجية والمشكلات الداخلية مثال ذلك اتفاقية الجات وأثرها السلبي على المجتمع المصري
- * - إقرار الموازنة العامة للدولة

- * - إقرار الخطة العامة للتنمية
- * - رقابة السلطة التنفيذية
- * - إقرار اعلان حالي الحرب والطوارئ
- * - مناقشة بيان رئيس الجمهورية

وظيفة المجلس المحلي الشعبي

- * - حل المشاكل اليومية الحياتية للجماهير لان عضو المجلس المحلي يجب أن يلتصق بمشاكل الجماهير اليومية فهو احد أبناء القرية التي تعيش المشكلة وبالتالي فهو الأقدر على حلها . . . مشكلة مياه الشرب - مشكلة الخبز - مشكلة الغاز - مشكلة القمامة - مشكلة الصرف الصحي - مشكلة النقل والمواصلات - مشكلة التلوث وهكذا .

* - هناك دور آخر لعضو المجلس المحلي وهو الدور المجتمعي وهو حل المشكلات التآرية بين العائلات والفصل في الخصوم والمشكلات المجتمعية ، حيث لا يفضل اللجوء إلى مراكز الشرطة والجهات القضائية إلا في أضيق الحدود

* ويتلخص دور الإدارة المحلية في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية وذلك من خلال عدة محاور هي :

* - التنمية السكانية

* - التنمية الاقتصادية

* - التنمية العمرانية

* - التنمية الخدمية

مشكلات التخطيط

* - عدم التوزيع العادل لإمكانات الدولة ومشروعاتها على الأقاليم المختلفة والأنشطة المتباينة لذا يجب أن يتولى هذا التوزيع جهاز عادل وقادر على التوزيع الأمثل للموارد والمشروعات على الأقاليم المختلفة حسب الاحتياجات والأهمية النسبية لكل إقليم ومشروع وفقا للأهداف الوطنية التي تحددها أجهزة التخطيط والتنمية في الدولة.

* - عدم الربط بين إمكانيات ومقومات كل إقليم من جهة واحتياجاته من جهة أخرى لذا يجب قبل توطين المشروع الاقتصادي في إقليم معين دراسة موارده وإمكاناته واحتياجاته وتحديد مدى كفاية هذه الموارد والإمكانات داخل الإقليم وفقا لخطة التنمية المدرجة من قبل الحكومات .

* - عدم تحقيق التوازن في خطط التنمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية والمناطق الزراعية والمناطق الصناعية وبمعنى آخر المناطق المتحضرة والأخرى المتخلفة

* - عدم التنسيق بين الحكومات المركزية (صاحبة القرار والدعم والتمويل) والسلطات اللامركزية وهي السلطات المحلية التي من المفترض أن تقوم هي بتنفيذ المشروعات على ارض الواقع بعيدا عن الحكومات المركزية لان السلطات المحلية هي الأقدر والادري بالمشكلات داخل الإقليم ، ولذا يقال دائما أن نجاح عملية التخطيط يعتمد على لامركزية التنفيذ ، ولذلك فإن دراسة التخطيط الاقليمي سابقة على دراسة التخطيط القومي ، حيث من المفترض أن تتجمع كل الدراسات الخاصة بالأقاليم ويتم التنسيق فيما بينها لتبدو كخطة متكاملة الأبعاد وشاملة على مستوى الدولة ككل ليقوم كل إقليم بعد ذلك بتنفيذ ما يخصه من مشروعات في إطار الخطة العامة للدولة